قانون رقم ٢١٣ لسنة ١٩٨٠

فى شأن تعديل تعريفة الأجور بسيارات أتوبيس نقل الركاب بالأقاليم

باسم الشعب

رئيس الجمهورية

قـــرر مجلس الشعب القانون الآتى نصه ، وقد أصدرناه :

مادة ١ — يلغى رسم النقل المقرر على أجور نقل ركاب سيارات أتوبيس نقل الركاب بالاقاليم وتزاد تعريفة أجور النقل بهذه السيارات بمقدار الرسم الملغى .

مادة ٢ — على وزير النقل تنفيذ هذا القانون .

مادة ٣ — ينشر هذا القانون فى الجريدة الرسمية، ويعمل به من اليوم التالى لتاريخ نشره.

يبصم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها .

صدر برياسة الجمهورية فى ١٧ صفر سنة ١٤٠١ (٢٤ ديسمبر سنة ١٩٨٠)

أنور الســادات

قانون رقم ٢١٤ لسنة ١٩٨٠

بتعديل بعض أحكام قانون العقوبات

باسم الشعب

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الشعب القانون الآتى نصه ، وقد أصدرناه :

(المـادة الأولى)

يستبدل بالمواد ٢٨٨ ، ٢٨٩ ، ٢٩٠ من قانون العقوبات النصوص الآتية :

مادة ٢٨٨ : كل من خطف بالتحيل أو الإكراه طفلا ذكرا لم تبلغ سنه ست عشرة سنة كاملة بنفسه أو بواسطة غيره يعاقب بالأشغال الشاقة المؤقتة .

مادة ٢٨٩ : كل من خطف من غير تحيل ولا إكراه طفلا لم تبلغ سنه ست عشرة سنة كاملة بنفسه أو بواسطة غيره يعاقب بالسجن من ثلاث سنين إلى عشر ، فإن كان المخطوف أنثى فتكون العقوبة الأشغال الشاقة المؤقتة .

ومع ذلك يحكم على فاعل جناية خطف الأنثى بالأشغال الشاقة المؤبدة إذا اقترنت بها جريمة مواقعة المخطوفة .

مادة ٢٩٠ : كل من خطف با لتحيل أو الإكراه أنثى بنفسه أو بواسطة غيره يعاقب بالأشغال الشاقة المؤبدة . ومع ذلك يحكم على فاعل هذه الجناية بالإعدام إذا أقترنت بها جناية مواقعة المخطوفة بغير رضائها .

(المادة الثانية)

ينشر هذا القانون فى الجريدة الرسمية .

يبصم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها .

صدر برئاسة الجمهورية فى ١٧ صفر سنة ١٤٠١ (٢٤ ديسمبر سنة ١٩٨٠)

أنور السادات

قانون رقم ٢١٥ لسنة ١٩٨٠

بالغاء صندوق الطوارئ

باسم الشعب

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الشعب القانون الآتى نصه ، وقد أصدرناه :

(المادة الأولى)

يلغى صندوق الطوارئ المنشأ بالقانون رقم ٤٢ لسنة ١٩٦٨ بإنشاء صندوق الطوارئ وتؤول الموارد التى كانت تجمع فى الصندوق الملغى إلى إيرادات الموازنة العامة للدولة على النحو الذى يحدده وزير المالية .

(المادة الثانية)

يكون تخصيص الاعتمادات اللازمة لمواجهة احتياجات الطوارئ على النحو الذى تتضمنه الموازنة العامة للدولة .